ولم ينته الامر عند هذا الحد، فقد اكتشفت، أجهزة الامن البريطانية، لاحقاً، ان أنابيب معدنية، تصنعها شركة بريطانية لصالح العراق، صالحة للاستخدام في تركيب مدفع عملاق قادر على اطلاق قذائف كيميائية وأقمار اصطناعية. وقد ربطت أجهزة الاعلام الغربية بين استعدادات العراق العسكرية ومدى تهديدها لاسرائيل. ونُقل عن وزير الدفاع الاسرائيلي السابق، اسحق رابين، قوله: «ان العراق يمتلك صواريخ أرض ـ أرض منتشرة على أراضيه، وان جيشنا استعد لهذا الاحتمال. وأعرب عن اعتقاده بأن العراق قادر على تدمير نصف اسرائيل، كما أعلن الرئيس العراقي، الذي ينبغي عدم التعامل مع تهديداته باستخفاف... [لكن] اسرائيل تستطيع الردّ على العراق عدة مرات أكثر، وانه ليس بعيداً من مجالنا» (فريد الخطيب، **الحوادث**، العدد ١٧٤٥، ١٣/٤/١٩٩٠، ص ٢٩). وكان الرئيس العراقي قال، في مهرجان أُقيم في بغداد بمناسبة «يوم الارض» الفلسطيني: «ان العرب قد لا يحتاجون الى مدافع ليحرروا فلسطين؛ اذ يكفيهم ان يتكلوا على الله ويكونوا عازمين فعلاً على تحرير فلسطين... لأن [الصهيونيين] غير قادرين على ان يواجهوا العرب، عندما يعزمون على ان يحرروا فلسطين... [فـ] فلسطين قريبة، لا تستغرق خطوتين لمن يريد ان يخطوهما، وهي تعيش في ضمائرنا... [و] كأنني أمسك بيد أبي عمّار على النصر في فلسطين» (**المصدر نفسه**). وفي مهرجان آخر، قال الرئيس العراقي انه «سيجعل النار تأكل نصف اسرائيل، اذا حاولت الاعتداء على المنشآت العسكرية الصناعية العراقية». فالعراق «يمتلك السلاح الكيميائي المزدوج» (**الاهرام**، ٤/٤/١٩٩٠).

وقد فُهم من الحملة الاعلامية الاميركية ـ الاسرائيلية على العراق وكأنها تغطية وتمهيد لاحتمال قيام اسرائيل بضربة عسكرية للمنشآت الصناعية العراقية. فقد قال وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، ان تفجير الأزمة بين العراق واسرائيل سببه افتقار المنطقة الى السلام. «وفي حقيقة الامر، ان الرئيس صدام حسين لم يفعل أكثر من الرد على تهديدات صدرت على ألسنة مسؤولين اسرائيليين بامكان ضرب منشآت عسكرية عراقية، مثلما حدث العام ١٩٨١، عندما قصفت اسرائيل المفاعل النووي العراقي» (من مقابلة مع د. عصمت عبدالمجيد، **الحياة**، ٢٦ ـ ٢٧/٤/١٩٩٠). وقال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات: «ان التهديدات الاسرائيلية المتلاحقة، والتدريبات المستمرة التي تقوم بها اسرائيل في النقب على أهداف مشابهة لبعض المنشآت العراقية تشكل تهديداً حقيقياً للأمن القومي العربي كله، وليس للعراق فحسب. وقيمة الرد، الذي جاء على لسان الاخ الرئيس صدام حسين، انه قال لهم، باسم الامة العربية، ان هناك خياراً آخر عند العرب، الى جانب مبادرة السلام الفلسطينية، والعربية، والدولية... والرد العراقي جاء قوياً، مفحماً، ليقول ان هنالك خيارات أخرى في مواجهة التهديدات الاسرائيلية، اذا لم تستمع القيادة الاسرائيلية الى صوت العقل، ومنطق التاريخ، وتستوعب التطوّرات الاخيرة» (من مقابلة مع الرئيس ياسر عرفات، **المصدر نفسه**، ١٣/٤/١٩٩٠).

وأعلنت الدول العربية، جميعها، وقوفها الى جانب العراق. فقد دعا الاردن الى اجتماع طارىء لوزراء خارجيات دول مجلس التعاون العربي، حيث العراق احد أعضائه. وصدر عن الاجتماع، في ختام مداولاته، في ٥/٤/١٩٩٠، بيان، جاء فيه: «ان الوزراء أكدوا ان الامن الوطني العراقي يشكّل جزءاً أساسياً من الامن القومي العربي، وان دول المجلس، والأمة العربية، ملتزمة بالدفاع عنه في وجه أي عدوان، أو تهديد قد يتعرّض له، مؤكدين التضامن الكامل مع العراق في تصديه الحازم للادعاءات العارية من الصحة والافتراءات... [و] ان الحملات الاعلامية... تستهدف التمهيد لشنّ عدوان آخر على العراق، كالعدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية المكرسة للأغراض السلمية العام ١٩٨١... [و] صرف الانظار عن استمرار اسرائيل في قمعها لانتفاضة الشعب العربي الفلسطيني وتكريس احتلالها للاراضي العربية، ومواصلة اعاقة مساعي السلام العادل والشامل» (**القدس العربي**، لندن، ٦/٤/١٩٩٠). كما أعلن وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، في حديث الى صحيفة «النهار» البيروتية، ان سوريا «ستقف الى جانب العراق في حال تعرّضه